



قَوْلُكَ لِفَقِيرٍ وَقَوْلُهُ الْقَوَاعِدِ

تَأْلِيفُ وَتَحْرِيرُ
أَمِيرِ الدُّنْيَا السَّيِّدِ عَلِيِّ الشَّيْفَايِي



قَوْلُ اللَّهِ الْفَقِيرُ وَفَتْهُ الْقَوَاعِدُ

آية الله العظمى الشيرازي

تأليف: محمد



دار زين العابدين
Dar Zeinolabedin

ایران، قم، پاساژ قدس، محل رقم ۳۶
تلفون ۷۷۷۳۷۳۱ تقال ۹۱۳۴۵۱۳۵۶۳

www.zein.ir

الأول ۱۳۹۶ هـ - ۲۰۱۸ م

نسخة ۵۰۰

۴۹۶ صفحة

السيد مسلم السيد زين العابدين

الكلمة

عدد الصفحات

تصميم الغلاف



لأول مرة في كتابي
جمهورية إيران



سنة: ۱۳۹۶
عنوان و نام پدیدآورنده: قواعد الفقه و فقه القواعد / تأليف و تحرير آية الله السيد علي الشيرازي.
مشخصات نشر: قم: دار زين العابدين، ۱۴۳۹ هـ - ۲۰۱۸ م - ۱۳۹۶.
مشخصات ظاهري: شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۹۹۸۶۳-۵-۴ : ۴۰۰۰۰ ريال
وضعيت فهرست نویسی: فبا.
بازداشت: عربی.
بازداشت: کتابخانه: ص. ۴۷۵ - ۴۸۰ هجری به صورت زیرنویس.
موضوع: فقه - قواعد - .
موضوع: Formulae -
رده بندي كنگره: BP۱۶۱/۵/۱۳۹۶
رده بندي ديوي: ۲۹۷/۲۲۴
شماره كتابشناسي ملي: ۵۰۷۰۱۶۵

کتابخانه حقوق محفوظه
لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب أو استخدامه
بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية،
بما في ذلك النسخ الضوئي أو التسجيل أو أي نظام
لتخزين المعلومات واسترجاعها دون الحصول على
إذن كتابي من الناشر.

All Rights Reserved. No part of this book
may be reproduced or utilized in any form
or by any means, electronic or mechanical,
including photocopying, recording, or by any
information storage and retrieval system,
without permission in writing from the publisher.

مقتطفات ومقدمات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- القواعد النّهية هي أحكام عامة تجري في أبواب مختلفة وموضوعاتها وإن كانت أخص من المسائل الأصولية إلا أنها أعم من المسائل الفقهية فهي كالبرزخ بين الأصول والفقه.

٢- والمسائل الفقهية هي المسائل الباحثة عن الأحكام والوظائف العملية الشرعية وما يؤول إليها فالمسائل الباحثة عن الأحكام الخمسة المشهورة الأحكام الوضعية وماهية العبادات والطهارة والنجاسة الثابتة لموضوعات خاصة كلها أبحاث فقهية.

٣- القواعد الفقهية على أقسام:

ألف - ما لا يختص بباب من الفقه دون باب بل يجري بحسب مدلوله في جل الأبواب أو كلها إلا أن يمنع منه مانع مثل لا ضرر، لا حرج، والقرعة والصحة على قول والقواعد العامة.

ب - ما يختص بأبواب المعاملات بالمعنى الأخص دون غيرها كالتلف في زمان الخيار وقاعدة ما يضمن وقاعدة عدم ضمان الأمين.

ج - ما يختص بأبواب العبادات مثل لا تعاد، قاعدة التجاوز والفراغ.

د - ما يجري في المعاملات بالمعنى الأعم كالطهارة وغيرها.

هـ - ما يُعمل لكشف الموضوعات الخارجية الواقعة تحت أدلة

الأحكام مثل حجية البينة، قاعدة ذي اليد وغيرها.

٤- قال المحقق البجنوردي في مقدمة المجلد الأول من موسوعته: إن

بين القواعد الفقهية في نفسها توجد نسبٌ ويوجد بينها الحاكم والمحكوم والوارد والمورود ورتبٌ، هذه النسب في طي البحث عن القواعد.

٥- قال الشيخ الفقيه المعاصر في القواعد الفقهية ج ١ ص ١٨: إن

القواعد الفقهية التي يستند إليها في مختلف أبواب الفقه وإن كانت كثيرة جداً إلا أنا نبحت في هذا الكتاب عن مهماتها وهي ثلاثون قاعدة.

وقال في ص ٢٢: إن مسائل الأصول هي القواعد العامة الممهدة

لحاجة الفقيه في تشخيص الوظائف الكلية للسلطان فهذه المسائل تمتاز عن غيرها في المسائل الفقهية والقواعد الفقهية بأمرين.

منها: أنها مهّدت لحاجة الفقيه إليها في تشخيص الوظائف فالعلوم

الأدبية خارجة لأنها وإن كانت لا يستغني عنها الفقيه إلا أنها لم تمهّد لذلك

وكذا صيغة الأمر ومادتها والمشتق وأمثاله أبحاث أصولية وإن كانت تشبه

الأبحاث اللغوية والأدبية لأنها مهّدت لحاجة الفقيه إليها.

ومنها: أن نتائج المسائل الأصولية أحكام ووظائف كلية فالبحث عن

حجية الاستصحاب والشبهات الموضوعية كالبراءة والاحتياط في الشبهات

الموضوعية ليست أبحاثاً أصولية لأن نتائجها أحكام ووظائف شخصية.

ومنها: أنها لا تختص بباب معين أو موضوع خاص بل تشمل جميع الموضوعات في جميع أبواب الفقه مهما وجد له مصداق مثل هيئة الأمر ومادته والعموم والخصوص والأدلة الاجتهادية والأصول العملية وأحكام التعارض وهكذا.

٦- إن من ضروريات من يروم الاجتهاد هو الإحاطة بنوعين من القواعد: الأولى أصولية ويرتكز عليها قياس استنباط الفقهاء للأحكام الشرعية الفرعية الكلية، والثانية قواعد فقهية وهي أحكام كلية تندرج تحت كل منها مجموعة من المسائل الشرعية المتشابهة من أبواب شتى وبالإحاطة بهذه القواعد مع مقدمات أخرى تحصل للفقهاء ملكة الاجتهاد وبقدر الإحاطة بتلكم القواعد يعظم قدر الفقيه وتتضح مناهج الاستنباط لديه^(١).

وقال في ص ٤: والقواعد النهائية بعد أن دون الفقه وأخذت تدرس مطولاته وتظافر الفقهاء على التأليف والنقح بلغ من عناية قسم كبير منهم بالقواعد صياغتها على وجه التركيز حتى أن المأثور الدباس من فقهاء الحنفية في القرن الثالث ردّ جميع مذهب أبي حنيفة في (١٧) قاعدة كما ردّ القاضي حسين الفقيه الشافعي جميع المذاهب إلى أربع قواعد (اليقين لا يزال بالشك - المشقة تجلب التيسير - الضرر يزال - العادة محكمة) وقد ضم بعضهم إلى هذه قاعدة خامسة وهي (الأمر بمقاصدها).

٧- أما نحن ففي هذا الكتاب نبحت عن (٣٣) قاعدة حسب مذهبنا الإمامي وفقهنا الجعفري المتعالي وحسب ما بحثنا عليه في مجلس الدرس^(٢)

١- مأخوذ من مقدمة كتاب القواعد والفوائد للشهيد الأول، ج ١، ص ٣.

٢- في سنة ١٣٧٩ هجرية شمسية في حوزة الأهواز العلمية الدينية.

ونبدأ بقاعدة الميسور رجاء أن ييسر الله علينا في الأمور كلها، فإنه المسهل للأمور والميسر للصعاب، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الأطياب.

هذا، ولا يخفى أنا لا ندعي حصر القواعد الفقهية في هذا العدد (٣٣) ولا نقول إنها أكثر ولا أقل بل إن الذي تراه أيها القارئ الكريم في هذه المجموعة هو محصل ما ألقيناه على فضلاء حوزتنا العلمية في مجلس الدرس وسعدت به الفرصة والزمان ثم نقلنا المسودات إلى الميضة حسب ما تقدمه إليكم.

كما أن ما بين يدينا من الكتب المشابهة والمجموعات المرتبطة إنما هي مطالب ذكرناها ونقلناها عنهم في أثناء البحث.

ونحن نفتخر بالاستفادة والاستضاءة من أعلام الفن ومنشوراتهم وسفوراتهم مع ذكر الإرجاعات والتصديقات والمجلدات والطبعات - غالباً - حتى تحصل الأمانة في النقل ونباهي بحقيقات المحققين وبجلوسنا على موائدهم العلمية جعلنا الله لهم من التابعين المتممدين، والحمد لله رب العالمين.

المحتويات

٧.....	مقتطفات ومقدمات
١١.....	١- قاعدة اليسور
١١.....	تشریح القاعدة
١١.....	مدرك القاعدة
١٤.....	التحقيق في الحديث الأول
١٦.....	الرواية الثانية
١٨.....	الرواية الثالثة
١٩.....	مباحث هامة
٢٣.....	إطلاق دليل المركب
٢٤.....	الاستصحاب
٢٥.....	الإجماع
٢٦.....	الاستقراء
٢٧.....	٢- قاعدة أصالة الصحة
٢٨.....	١- آيات الكتاب
٢٩.....	٢- الأحاديث الشريفة
٣٠.....	٣- الإجماع
٣٢.....	٤- سيرة العقلاء

- المراد من الصحة ٣٣
- الثمرة ٣٨
- عدم جريان أصالة الصحة إلا بعد إحراز عنوان العمل ٣٩
- لا تجري أصالة الصحة إلا بعد وجود الشيء و ٤٠
- تقدم أصالة الصحة على أصالة الفساد في العقود والإيقاعات ٤٢
- هل أصالة الصحة أصل أو أمانة؟ ٤٦
- تقدم قاعدة الصحة على أصالة الفساد وسائر الأصول الموضوعية ... ٥٤
- مستثنيات قاعدة الصحة ٥٦
- هل القاعدة جارية في أفعال المكلف نفسه؟ ٥٨
- أصالة الصحة في الأقوال ٦١
- أصالة الصحة في الاعتقادات ٦٣
- أصالة الصحة في غير البالغين ٦٧
- ٣- قاعدة الإقرار ٦٨
- مدرك القاعدة ٦٩
- مفاد قاعدة الإقرار ٧٦
- تنبيهات قاعدة الإقرار ٧٩
- عدم الاعتبار بالإنكار بعد الإقرار ٨١
- اشتراط الجزم في الإقرار ٨٢
- ٤- القرعة ٨٣
- مدرك القاعدة ٨٣
- أحدها: الكتاب العزيز ٨٣
- الثاني: الأخبار الواردة في القرعة ٨٤

٨٤	أما الأخبار العامة
٨٦	وأما الأخبار الواردة في المواضع الخاصة
٨٩	الإجماع
٩٠	بناء العقلاء
٩١	فوائد
٩٦	٥- قاعدة نفي السبيل
٩٦	مستند القاعدة
٩٦	المستند الأول
٩٨	تكرار المطالب ببيانات أوضح
١٠٠	مقال صاحب العناوين
١٠٢	المستند الثاني:
١٠٦	البحث الأول
١٠٧	البحث الثاني
١٠٨	المستند الثالث: الإجماع المحصل القطعي
١٠٨	المستند الرابع: الإجماعات المنقولة حد الاستفاض
١٠٨	المستند الخامس: الاعتبار العقلي
١٠٩	المستند السادس
١٠٩	المستند السابع
١١١	تنبيهات
١١٣	موارد من تطبيق القاعدة
١١١	المورد الأول:
١١٥	المورد الثاني

- موارد أخرى ١١٦.
- ٦- قاعدة الإحسان ١١٨.
- الموقف الأول: مدرك القاعدة ١١٨.
- الموقف الثاني: في بيان المراد من القاعدة ١٢١.
- بعض الأمثلة والفروع ١٢٨.
- ٧- قاعدة الإللاف ١٣١.
- وأما السنن ١٣٣.
- وأما بناء العقلاء ١٣٤.
- وأما الإجماع ١٣٤.
- تنبيهات قاعدة الإلتلاف ١٣٥.
- ١- تقسيم الإلتلاف إلى المباشرة والتسيب ١٣٥.
- ٢- تعدد الأسباب ١٣٧.
- ٣- هل فرق بين العلم والجهل في الإلتلاف ؟ ١٣٨.
- ٤- الفرق بين الغضب والإلتلاف ١٤٠.
- المباشرة والتسيب في الإلتلاف ١٤٢.
- في اجتماع السبب والمباشر ١٤٤.
- ٨- قاعدة الاشتراك ١٤٦.
- مدرك القاعدة ١٤٧.
- المدرك الأول ١٤٧.
- المدرك الثاني: الاستصحاب ١٥٠.
- المدرك الثالث ١٥٢.
- المدرك الرابع ١٥٢.

١٥٢.....	المدرک الخامس
١٥٣.....	المدرک السادس
١٥٤.....	المدرک السابع
١٥٥.....	المدرک الثامن
١٥٥.....	المدرک التاسع
١٥٦.....	المدرک العاشر
١٥٦.....	المدرک الحادي عشر
١٥٧.....	المدرک الثاني عشر
١٥٧.....	المدرک الثالث عشر
١٥٨.....	المدرک الرابع عشر
١٦٠.....	تنبيهات قاعدة الاشتراك
١٦٤.....	٩- مخاطبة الكفار مع المؤمنين في الفروع كمخاطبتهم في الأصول
١٧٣.....	استدلال الآخرين
١٨١.....	١٠- قاعدة الإلزام
١٨١.....	مفاد القاعدة
١٩٢.....	نكات ثلاث
١٩٣.....	١١- قاعدة المقابلة
١٩٦.....	١٢- قاعدة الإلحاق
١٩٨.....	١٣- عدم سماع شهادة الكافر
٢٠٢.....	١٤- قاعدة الحيابة
٢٠٣.....	مدرک قاعدة الحيابة
٢٠٧.....	بماذا تتحقق الحيابة؟

- ٢٠٨..... هل يعتبر في الحيابة القصد؟
- ٢٠٨..... هل يجوز التوكيل والاستيجار في الحيابة؟
- ٢١٠..... هل للحيابة حد؟
- ٢١١..... ١٥- قاعدة الغرور
- ٢١١..... مستند القاعدة
- ٢١٢..... الأول: النبوي المشهور
- ٢١٣..... الثاني: الإجماع
- ٢١٣..... الثالث: بناء العقلاء
- ٢١٥..... الرابع:
- ٢١٦..... الخامس: الأدلة الواردة في الموارد الخاصة
- ٢٢٠..... صور قاعدة الغرور
- ٢٢٢..... كلام بعض الأعلام
- ٢٢٣..... بعض موارد تطبيق القاعدة
- ٢٢٥..... ١٦- قاعدة السبق
- ٢٢٩..... ١- الفرق بين السبق والحيابة والإحياء
- ٢٢٩..... ٢- اشتراط قصد الانتفاع
- ٢٣٠..... ٣- حدود الأولوية
- ٢٣٠..... ٤- هل الأولوية حكم وضعي أو تكليفي؟
- ٢٣٣..... ٥- تعارض شخصين في السبق إلى شيء
- ٢٣٥..... أمور مهمة بعنوان التتمة
- ٢٣٨..... ١٧- قاعدة الولد للفراش
- ٢٣٨..... الجهة الأولى: في مدركها

٢٣٩.....	الجهة الثانية: في مدلول الحديث
٢٤١.....	المتفاهم العرفي من الجملتين
٢٤٤.....	جملة من موارد تطبيق القاعدة
٢٤٨.....	القول الأول
٢٥٠.....	القول الثاني
٢٥١.....	القول الثالث
٢٥٧.....	١٨- مشرعية عبادات الصبي (غير البالغ)
٢٥٧.....	الجهة الأولى: لمراد من القاعدة وبيانها
٢٥٧.....	الجهة الثانية في المسألة أقوال
٢٥٩.....	الثمرة بين الأقوال
٢٦٠.....	الجهة الثالثة: مدرك القاعدة
٢٦٠.....	الدليل الأول:
٢٦١.....	الدليل الثاني:
٢٦١.....	أدلة البحث في مدرك القاعدة
٢٦٢.....	إشكال ودفع
٢٦٤.....	الدليل الثالث
٢٦٥.....	الدليل الرابع
٢٦٦.....	الدليل الخامس
٢٦٧.....	الدليل السادس
٢٦٨.....	الدليل السابع
٢٦٨.....	الدليل الثامن
٢٦٩.....	الدليل التاسع

- القولان الآخران ٢٧٠
- القول الثاني (الآخر) ٢٧١
- موارد التطبيق والفروع المترتبة ٢٧٣
- ١٩- عدم اشتراط الأحكام الوضعية بالبلوغ ٢٧٦
- مدرک القاعدة ٢٧٦
- ١- الإجماع ٢٧٦
- ٢- سيرة المتدينين ٢٧٧
- ٣- الروايات والأدلة العامة ٢٧٨
- تحقيق وتنقيح ٢٨١
- ٢٠- حجية سوق المسلمين ٢٨٢
- مدرک القاعدة ٢٨٣
- الأول: استقرار سيرة المسلمين ٢٨٣
- الثاني: الإجماع ٢٨٣
- الثالث: الروايات ٢٨٣
- النكات في الروايات ٢٨٦
- حجية السوق أصل أو أمانة؟ ٢٨٨
- نسبة السوق مع غيره من الأدلة في مقام التعارض ٢٩٢
- موارد تطبيق القاعدة ٢٩٤
- ٢١- قاعدة التسامح في أدلة السنن ٢٩٦
- الجهة الأولى: في شرح المراد منها ٢٩٦
- الجهة الثانية: في مدرک القاعدة ٢٩٧
- الملاحق ٣٠٣

- الأول..... ٣٠٣
- الثاني..... ٣٠٤
- الثالث..... ٣٠٤
- الرابع..... ٣٠٥
- الخامس..... ٣٠٦
- ٢٢- قاعدة اليد..... ٣٠٧
- الجهة الأولى..... ٣٠٧
- الجهة الثانية: في مدرك القاعدة..... ٣٠٨
- جهات البحث في قاعدة اليد..... ٣١٢
- ١- قال في أجود التقريرات..... ٣١٢
- ٢- اشتراط العلم باليد السابقة وعدمه..... ٣١٣
- ٣- اختصاص حجية اليد بما إذا علم قابلية المال للنقل والانتقال
أو علم عدم القابلية أيضاً..... ٣١٤
- ٤- التشبث بقاعدة اليد وعموم أماريتها وتنقيتها على أصالة
عدم الانتقال..... ٣١٧
- ٥- اختصاص اعتبار اليد أو عمومها لذي اليد نفسه..... ٣١٩
- ٦- التفكيك بين آثار اعتبار اليد..... ٣٢٠
- ٧- حجية اليد خاصة بالأعمال المتمولة أو تجري في المنافع
أيضاً؟..... ٣٢١
- ٨- جريان قاعدة اليد في الحقوق..... ٣٢٤
- ٩- جريان القاعدة في النسب والأعراض..... ٣٢٥
- ١٠- أمارية اليد لسائر الإضافات..... ٣٢٥

- ١١- هل يد الكافر أمانة الميتة أم لا؟ ٣٢٧
- ١٢- الشهادة والحلف استناداً إلى اليد ٣٢٩
- ٢٣ و ٢٤- قاعدة الفراغ والتجاوز ٣٣١
- الجهة الأولى ٣٣١
- الجهة الثانية ٣٣٢
- الجهة الثالثة ٣٣٤
- الجهة الرابعة ٣٣٥
- الجهة الخامسة ٣٣٨
- الجهة السادسة ٣٤٠
- الجهة السابعة ٣٤١
- الجهة الثامنة ٣٤١
- الجهة التاسعة ٣٤٢
- الجهة العاشرة ٣٤٢
- الجهة الحادية عشرة ٣٤٣
- الجهة الثانية عشرة ٣٤٣
- الجهة الثالثة عشرة ٣٤٥
- الجهة الرابعة عشرة ٣٤٥
- ٢٥- قاعدة حرمة الإعانة على الإثم ٣٤٨
- أما الكتاب ٣٤٨
- الأخبار ٣٥٠
- الإجماع ٣٥٢
- العقل المستقل ٣٥٢

٣٥٣.....	اشتراط القصد والوقوع الخارجي وعدمهما
٣٥٦.....	موارد تطبيق القاعدة
٣٥٧.....	مسألان
٣٥٧.....	المسألة الأولى
٣٥٨.....	المسألة الثانية
٣٦٠.....	٢٦- قاعدة التسلط
٣٦٠.....	مدرك القاعدة
٣٦٠.....	١- الكتاب العزيز
٣٦٢.....	تنبيه
٣٦٣.....	٢- الأخبار
٣٦٣.....	٣- الإجماع
٣٦٤.....	٤- دليل العقل وبناء العقلاء والقطرة
٣٦٥.....	تنقيح
٣٦٦.....	هل القاعدة خاصة بالأموال أو هي أعم منها ومن الحقوق ؟
٣٦٧.....	نسبة التسلط إلى قاعدة الضرر
٣٧٠.....	٢٧- قاعدة حرمة قطع العبادات (إلا ما خرج)
٣٧٠.....	المقام الأول: مفاد القاعدة
٣٧١.....	المقام الثاني: في الدليل على حرمة الإبطال والقطع
٣٧٣.....	إدانة البحث وتوضيحه
٣٧٩.....	ختام البحث
٣٨٢.....	٢٨- قاعدة نفي العسر والحرج
٣٨٢.....	دليل القاعدة والمدرك لها

- أحدها: الإجماع ٣٨٢
- الثاني: آيات الكتاب العزيز ٣٨٢
- الثالث: الروايات ٣٨٣
- الرابع: الدليل العقلي ٣٨٥
- مباحث هامة ٣٨٩
- الأول وجود الأحكام الشاقة الحرجية ٣٨٩
- الثاني هل الحرج المنفي شخصي أو نوعي ؟ ٣٩٦
- الثالث: نفي الحرج رخصة أو عزيمة ؟ ٣٩٨
- بقي شي ٤٠٥
- الرابع: حكومة القاعدة على العمومات والإطلاقات ٤٠٦
- ٢٩ - قاعدة تبعية العقود للقصور ٤٠٨
- ٣٠ - عموم حجية البينة ٤١٧
- المقدمة الأولى ٤١٧
- المقدمة الثانية ٤١٧
- المقدمة الثالثة ٤١٨
- المقدمة الرابعة ٤١٩
- دلالة الآيات على عموم حجية البينة ٤٢٢
- إشكالات وردود ٤٢٤
- السيرة العقلانية ٤٢٥
- الاستدلال بالروايات على عموم حجية البينة في جميع
- الموضوعات ٤٢٧
- نظرة في سند الرواية وممتنها ٤٣٠

الإجماع	٤٣٤
تنبيهات القاعدة	٤٣٦
التنبيه الأول	٤٣٦
التنبيه الثاني: لزوم الأثر الشرعي للينة	٤٣٦
التنبيه الثالث: الفرق بين الآثار الحسية والحدسية	٤٣٧
التنبيه الرابع: هل يختص اعتبار الينة بمن تقوم عنده؟	٤٣٩
التنبيه الخامس: اعتبار الرجولية	٤٣٩
نسبة الينة في جميع الموضوعات مع سائر الأدلة من الأصول	
والأمارات المستعملة في الموضوعات	٤٤٢
٣١- حجية خبر العدل الواحد	٤٤٧
٣٢- قاعدة الجب	٤٥١
إشكال	٤٥٥
إشكال آخر	٤٥٥
٣٣- قاعدة لا ضرر	٤٥٧
المقدمة	٤٥٧
الجهة الأولى	٤٦٠
الجهة الثانية	٤٦١
الجهة الثالثة	٤٦٢
الجهة الرابعة	٤٦٢
الجهة الخامسة	٤٦٣
الجهة السادسة	٤٦٣
الجهة السابعة: التخصيصات الواردة على القاعدة	٤٦٦

الجهة الثامنة.....	٤٦٩
الجهة التاسعة.....	٤٦٩
الجهة العاشرة.....	٤٧٠
الجهة الحادية عشرة.....	٤٧٠
الجهة الثانية عشرة: تعارض الضرر مع ضرر آخر.....	٤٧١
فرع.....	٤٧٢
مدارك الكتاب ومصادره.....	٤٧٥
المحتويات.....	٤٨١